العليان لوزير الداخلية: ما إجراءات الوزارة لتطبيق التشريعات التي تحظر التطبيع مع الصهاينة؟

حمد العليان

وجه النائب حمد العليان سؤالاً إلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، الشيخ طلال الخالد، قال في مقدمته، إنه في ضوء موقف الكويت الراسخ والثابت برفض التطبيع مع الكيان الصهيوني ومقاطعته واعتبار الكويت أنها في حالة حرب مع هذا الكيان المحتل الغاصب للأراضي الفلسطينية والعربية، تنفيذا لتشريعات كويتية صدرت ونشرت في الجريدة الرسمية وما تزال سارية حتى الآن .

ونظرا لما يمثله دخول أي شخص صهيوني للكويت بواسطة جنسية أخرى من مخاطر أمنية عالية في ظل موقف الكويت المعروف، حيث يمكن لهذا الشخص الإسرائيلي – تحت ستار الجنسية الأجنبية الأخرى – القيام بالتجسس ضد الكويت او المشاركة في شركات تجارية تمكنه من التردد الدائم على الكويت وهذا يشكل خطرا شديدا على أمن الكويت واستقرارها.

وبالنظر الى سوابق وقعت في السنوات الماضية ونشر بعضها وحققت فيه لجنة الداخلية والدفاع في مجلس الأمة في عام 2010 مثل دخول إسرائيليين اثنين عام 2005 وقيل وقتها انه خطأ في إدخال كود الدولة التابع لها الشخصان رغم الفارق الكبير بين كود الدولة هذه وبين كود الكيان الصهيوني، ثم دخول صحفي إسرائيلي الى الكويت عام 2010 من خلال جواز سفر نمساوي ونشر تحقيقا صحفيا مطولا عن الكويت في صحيفة صهيونية تصدر في الكيان الصهيوني، ونظرا لما شهدته تلك الوقائع السابقة من تناقضات وتباين في بيانات وزارة الداخلية في حينها، وخشية من تكرار ما حدث في ظل تلك الأوضاع الخطيرة المحيطة بالكويت.

وفي ضوء اعتماد دول مجلس التعاون مؤخرا مشروع التأشيرة السياحية الخليجية الموحدة، مع انفتاح دول على التطبيع ونشر موقع إماراتي خبر قبل عامين يفيد بحصول 5 آلاف إسرائيلي على الجنسية الإماراتية، ما يعمق المخاوف من دخول أصحاب هذه الجنسيات المزدوجة إلى الكويت.

وطالب تزويده وإفادته بالآتي:

1 – هل وزارة الداخلية لديها تصور محدد المعالم لتحصين امن الكويت وتطبيق قانون حظر التطبيع مع الصهاينة من خلال منع دخول أي شخص إسرائيلي الى الكويت بأي وسيلة كانت، حتى لو كان يحمل جواز سفر وجنسية دولة أجنبية أخرى إضافة الى جنسيته الإسرائيلية؟ وما الآليات التي تتخذها الوزارة في هذا الاطار؟ مع تزويدي بالأوراق والمستندات التي تدعم الإجابة.

2 – ما الإجراءات التي اتخذتها وزارة الداخلية لتطبيق التشريعات الكويتية التي تحظر التطبيع مع الصهاينة وتعتبر الكويت في حالة حرب ضد العصابات الصهيونية التي تحتل الأراضي الفلسطينية والعربية؟ مع تزويدي بالأوراق والمستندات التي تدعم الإجابة.

3 – كيف تتحقق وزارة الداخلية من عدم امتلاك الأجانب الذين يدخلون الكويت لجنسية إسرائيلية إضافة للجنسيات الأجنبية الأخرى التي دخلوا بها الكويت؟ هل توجد تقنيات حديثة تساعد على ذلك؟ ام تعتمد الوزارة على المعلومات المسبقة او اللاحقة التي تصل اليها فقط؟

4 – هل حدث خلال العشرين سنة الماضية – منذ عام 2003 وحتى 2023 – أن دخل الكويت أشخاص أجانب يحملون جنسيات أجنبية وجوازات سفر تلك الدول ثم تبين لوزارة الداخلية لاحقا ان بعضهم يحمل الجنسية الإسرائيلية؟ وما هو الإجراء الذي اتخذته الوزارة في حينه؟ مع تزويدي بالأوراق والمستندات التي تدعم الإجابة.

5 – هل هناك في الاتفاقيات الموقعة بين دول مجلس التعاون الخليجي ما يمنع الكويت من من دخول أي مواطن خليجي زار الكيان الصهيوني لاعتبارات أمنية تراها دولة الكويت تنفيذا لقوانين وطنية كويتية تحظر التعامل مع كل من يتعامل مع الكيان الصهيوني؟ مع بيان السند القانوني والنصوص من الاتفاقيات الخليجية التي تدعم الإجابة.

6 – ما موقف الكويت من مشروع التأشيرة السياحية الخليجية الموحدة،و هل وافقت حكومة الكويت على تلك التأشيرة الموحدة موافقة غير مشروطة أم رفضت تطبيقها أم تحفظت عليها؟ وهل ستكون الكويت من ضمن الدول الخليجية التي تطبق هذه التأشيرة؟ ومتى سيتم تطبيقها في الكويت؟ وما الضمانات بعدم استغلال تلك التأشيرة لدخول إسرائيليين حصلوا على جنسية إحدى دول مجلس التعاون الخليجي؟.

7 – تردد على مواقع التواصل الاجتماعي أن الكويت ستتحفظ على التأشيرة السياحية الخليجية الموحدة التي تم إقرارها في اجتماع وزراء الداخلية الخليجيين قبل أيام وأن سبب التحفظ هو اعتبارات أمنية خاصة بالكويت تمنعها من استقبال بعض الجنسيات التي تستقبلها دول الخليج الأخرى ،فما صحة هذه المعلومات؟

تقديم التصور النهائي لمشروع الحكومة بشأن تنظيم الإعلام بعد انتهاء دورته المستندية

«التعليمية»: المطيري طلب مهلة أسبوعين للرد على اقتراحات تعديل «المرئي والمسموع والمطبوعات والنشر»

جانب من اجتماع لجنة شؤون التعليم البرلمانية

ناقشت لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد مجموعة من الاقتراحات بقوانين بشأن قانوني الإعلام المرئي والمسموع والمطبوعات والنشر، بحضور وزير الإعلام ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، والمختصين من وزارة الإعلام.

وأوضح مقرر اللجنة النائب فهد المسعود في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن اللجنة بحثت في اجتماعها الرابع أمس 3 اقتراحات بقوانين بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 61 لسنة 2007 بشأن الإعلام المرئي والمسموع.

وأضاف المسعود إن اللجنة ناقشت أيضا 3 اقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم 3 لسنة 2006 بشأن المطبوعات والنشر .

وقال المسعود إن وزير الإعلام أفاد بأن الوزارة سترد على كل تلك المقترحات خلال أسبوعين .

وبين المسعود أنه فيما يتعلق بالمشروع الحكومي لتنظيم الإعلام فقد بين الوزير أن الحكومة مستمرة في دورتها المستندية على أن يتم الاتفاق على التصور النهائي لمشروع القانون حين الانتهاء من الدورة المستندية.

الشاهين يدعو إلى سرعة تطبيق قرارات الجامعة العربية لكسر الحصار على غزة

أسامة الشاهين

أكد أمين سر مجلس الأمة النائب أسامة الشاهين أن الكيان الصهيوني ارتكب جميع جرائم الحرب التي نصت عليها الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية، معربا عن استيائه من عدم تطبيق قرارات الجامعة العربية التي اتخذتها في اجتماعها الأخير.

وقال الشاهين في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن جرائم هذه العصابة المحتلة في فلسطين الغالية قد تجاوزت المدى بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، بالمخالفة لاتفاقيات جنيف الأربع والبروتوكولين الإضافيين وغيرها من الاتفاقيات الأخرى.

وأوضح أن من هذه الجرائم القتل غير المشروع للأشخاص المحميين في القانون الدولي الخاص مثل المدنيين والجرحى والأسرى والأطفال.

وأشار إلى أن هناك هجمات متعمدة على البنى التحتية والعقارات المدنية من مدارس ومستشفيات ودور عبادة ومنازل واستخدام أسلحة محظورة مثل الفوسفور الأبيض الحارق وغيرها من مواد شديدة التفجير محظور استخدامها في الأماكن السكنية.

وبين الشاهين أن هذه العصابات تقوم بالتهجير القسري للمواطنين الفلسطينيين من شمال القطاع نحو جنوبه، لافتا إلى أنه مازال هناك 850 ألف فلسطيني مرابطون في شمال القطاع. وثمن الشاهين في هذا الصدد جهود جمهورية جنوب أفريقيا وعدد من الدول الصديقة لوقف العدوان الصهيوني، مشيدا بجهود نقابة المحامين التركية التي تشمل أكثر من 2000 تركي والمحامين الأحرار من فرنسا وأمريكا وغيرها من الدول.

كما ثمن الشاهين جهود جمعية المحامين الكويتية الساعية إلى ملاحقة الكيان الصهيوني باعتباره منظمة إرهابية وإثبات مسؤولية قادته عن هذا العدوان الإرهابي والإجرامي والدموي الجائر معلنا انضمامه إلى تلك الجهود.

وقال الشاهين " بصفتي مواطنا عربيا أتساءل عن دور الجامعة العربية وقراراتها التي لم تر النور خصوصا في ظل اعتزامها تنظيم جهود لملاحقة تنظيم الكيان الصهيوني".

وأضاف إن "الجامعة أعلنت عن بذل جهود لكسر الحصار عن قطاع غزة وإنشاء منصات إعلامية لكشف جرائم الكيان الصهيوني"، لافتا إلى أنه "بالرغم من تواضع هذه القرارات إلا أنها لم تر النور حتى الآن ".

وأعرب الشاهين عن تعازيه لأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني بوفاة نائب رئيس المجلس التشريعي الدكتور أحمد بحر في غارة صهيونية جبانة، معلنا تضامنه مع رئيس المجلس التشريعي الدكتور عبدالعزيز الدويك المعتقل حاليا في سجون الاحتلال الصهيوني.

بن جامع لجميع الوزراء: كم عدد الأحكام الصادرة ضد أو لمصلحة وزاراتكم ولم تنفذ منذ يناير 2020 حتى تاريخ السؤال؟

وجه النائب فهد بن جامع سؤالا مشتركا إلى جميع الوزراء، ونص على ما يلي:

مع دعوات الحكومة إلى محاربة الفساد، تأتي محاربة الفساد الإداري على رأس الأولويات التي يجب أن تضطلع بها الحكومة، وكذلك ممارسة المشرع دوره الرقابي والتشريعي لاسيما في حماية المال العام، يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي، على أن تزود الإجابة بالمستندات كافة المؤيدة لها:

1 – كم عدد الأحكام القضائية التي صدرت ضد أو لمصلحة وزاراتكم والجهات التابعة لكم بشأن التعويضات أو حقوق مالية، والتي صدرت لصالح وزاراتكم والجهات التابعة لكم منذ يناير 2020 حتى تاريخ ورود السؤال؟ مع تزويدي بتفاصيل الأحكام ومجموع المبالغ المحصلة من الأحكام الصادرة لصالح وزاراتكم والجهات التابعة لكم كل على حدة، ومجموع المبالغ المطالب بها ضد الوزارات والجهات التابعة لكم ولم تنفذ منذ يناير 2020 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ وما أسباب عدم تنفيذها؟

2 – كم عدد الأحكام القضائية الصادرة بناء على دعاوى قضائية خلال الفترة ذاتها.

3 – كم تبلغ قيمة الديون المستحقة للوزارات والجهات التابعة لكم لدى الغير سواء أكانت جهات حكومية أم غير حكومية؟ مع بيان تاريخ نشأة هذه الديون، وأسباب عدم تحصيلها حتى الآن وإجراءاتكم لتحصيلها.

4 – جميع ملاحظات ديوان المحاسبة منذ يناير 2020 حتى تاريخ ورود السؤال والردود على كل ملاحظة بشأن الأحكام القضائية والديون المستحقة ضد أو لمصلحة الوزارات والجهات التابعة لكم.

أكد أن هناك التزاما من النواب حيالها

الملا: هناك توافق تام بشأن الخارطة التشريعية .. وندعو إلى تبني العمل الجماعي والتخلص من الفردي

بدر الملا

أكد رئيس لجنة حماية الأموال العامة أن المجلس يمضي في طريق واضح ومستقيم وهناك توافق تام فيما يخص الخارطة التشريعية، مبيناً أن هناك التزاما من النواب حيالها، داعيا الجميع إلى التخلص من العمل الفردي وتبني العمل الجماعي والتنسيق النيابي – النيابي ثم التنسيق مع الحكومة.

ودعا الملا إلى عدم الاستعجال في إقرار التشريعات في المداولتين في الجلسة نفسها إلا للضرورة القصوى والاكتفاء بمداولة واحدة، لمنح النواب والرأي العام متسعا من الوقت لدراسة القانون حتى لا تكون به ثغرات في المستقبل.

وأكد الملا خلال لقاء مع برنامج نبض اللجان على تلفزيون المجلس أن هناك قوانين بطبيعتها تتطلب أحيانا الاستعجال في إقرارها، لافتاً إلى أن هذا يبقى استثناء كما هو الحال في وقت الأزمات الصحية وخلال جائحة كورونا الماضية.

وقال إن العمل البرلماني يتعين أن يكون عملاً منظماً جماعياً وليس عملاً فردياً، مبيناً أن الفردية في العمل لا تحقق إنتاجا حقيقيا مثمرا للبرلمان والتنسيق يجب أن يكون أولاً تنسيقاً نيابياً – نيابياً ثم يعقب ذلك التنسيق النيابي– الحكومي.

وبين أن التنسيق النيابي – النيابي أثمر عن تلاقي 48 نائبا على خارطة تشريعية تتضمن إصلاحات معيشية وسياسية واقتصادية، مضيفاً إنه من خلال اللجنة التنسيقية تمت مخاطبة جميع النواب لوضع الأولويات وكانت العملية عادلة بأن تحدّد القوانين التي ستنظر وفقاً لعدد النواب الذين تبنوا هذه الأولوية.

وأوضح الملا أن "الجلسة الأولى لمجلس الأمة شهدت طرح موضوع زيادة الحد الأدنى للمتقاعدين ونجحنا بإقرار القانون في مداولتين في جلسة واحدة وهو نتاج عمل لجان برلمانية عدة".

وقال إنه كان عضوا في اللجنة المالية في مجلس 2020 التي جهزت التقرير ثم بعد ذلك أصبح وزيرا وكان هناك نوع من التعاطي من الجانب النيابي، مشيراً إلى أن الموضوع ليس وليد اللحظة بل هو قديم ولذلك كانت الأرضية جاهزة فأقرت في جلسة يوم الثلاثاء الماضي، وفي الجلسة التكميلية تم تقديم قانونين أحدهما يتعلق بتعديل رسوم الأراضي الفضاء والآخر يتعلق بإلغاء الوكالة العقارية وتم إقرارهما في المداولة الأولى.

وأضاف "كان حديثي واضحا في الجلسة بوجود ملاحظات على هذه القوانين وكنت أوجه رسالة وأبلغت رئيس المجلس أحمد السعدون وأعضاء اللجنة وتحركت أيضا عند النواب بأن ننظر القوانين في هذه الجلسة في مداولة واحدة ونعطي فرصة للنواب والرأي العام بإبداء ملاحظاتهم حتى لا تكون هناك قوانين قد تولد ميتة مثلما حدث في السابق".

وأكد تقديره لحسن نية النواب واللجان ورغبتهم في الإنجاز ورغبتهم في الخروج بنتيجة لكن هذه النتيجة حتى تكون لها تطبيق على أرض الواقع يجب أن تكون نتيجة مثمرة ولا تكون هناك عراقيل لتطبيقها.

وأشار إلى أنه حذر في مجلس 2016 من التعجل في إصدار قانون الشهادات غير المعادلة الذي لم يطبق حتى الآن بسبب العوائق التي به، مشيراً إلى أنه في هذا القانون كان من يتخرج من جامعة كويت لابد أن يعادل الشهادة وهذا يؤدي إلى تكدس كبير في وزارة التعليم العالي رغم أن الجامعة حكومية وداخل دولة الكويت.

وأوضح أنه "كان يحظر ممارسة العمل قبل معادلة الشهادة فعندما يأتي طبيب زائر لا يستطيع مباشرة عمله الطبي إلا بعد أن يعادل الشهادة وكذلك الأمر يسري على غيرها من الوظائف التي بحكم المنطق وبحكم اللزوم يجب أن تمارس".

وذكر إن القانون ظل مشلولا، ولم يطبق موضوع قانون جمعية المحامين بالطريقة نفسها، وكذلك توقف قانون ربات البيوت أيضا في المجلس الماضي وتم رده بسبب كلمة فاضطرت الحكومة إلى رده كمرسوم مسبب بعد أن كانت موافقة عليه.

وأكد أن غاية قانوني تنظيم الوكالة العقارية، ومكافحة احتكار الأراضي الفضاء نبيلة والنواب أبدوا ملاحظاتهم عليهما، وعلى سبيل المثال الأراضي التي تزيد على 1000 متر يدفع عنها رسوم إذا كانت الأرض غير مبنية، وفي منطقة صباح الأحمد البحرية في مرحلتها الثانية لن تقل الأراضي عن 1200 وستصبح هناك مشكلة رغم وجود توافق حكومي نيابي لرفعها إلى رقم أعلى.

وبين أنه حتى لا تطبق الرسوم يجب أن يقوم المواطن خلال سنة أو خلال فترة قصيرة ببناء العقار، وبالتالي سيحدث تزاحم وتكالب على عملية البناء وسيؤدي هذا إلى ارتفاع أسعار مواد البناء واليد العاملة وسيتضرر المواطنون الذين يبنون بيوتهم وفق الرعاية السكنية.

وأوضح أن قانون الوكالات العقارية حدد مدة ستة أشهر لتوفيق الأوضاع، متسائلاً "كيف سيكون الوضع بعد انتهاء الستة أشهر فهل سيفسخ العقد وما ذنب البائع أو المشتري من فسخ العقد بسبب عدم التسجيل، فلا بد أن تكون هناك حلول بأن يتحول العقد من عقد ابتدائي إلى عقد نهائي".

وأكد أنه كان هناك تفاهم من رئيس وأعضاء اللجنة في هذا الأمر وتمت الموافقة على المداولة الأولى ومن لديه ملاحظات من النواب يقدمها للجنة في موعد أقصاه الأسبوع المقبل لتكون هناك جاهزية تامة في المداولة الثانية.

وقال الملا "إلى الآن نمضي بطريق واضح مستقيم وهناك توافق تام فيما يخص الخارطة التشريعية وفي التزام النواب حيالها بمعنى أن هناك شبه إجماع على هذه الخارطة التشريعية"، داعيا الجميع إلى التخلص من العمل الفردي وتبني العمل الجماعي والتنسيق النيابي – النيابي ثم التنسيق مع الحكومة.

وطالب النواب بعدم الإصرار على المطالب العالية والاكتفاء فقط بالوصول إلى نصف المطالب ثم بعد ذلك الإتيان بمطالبات أخرى ويجب أن يكون هناك نوع من التفاهمات في هذا الأمر، لافتاً إلى أن الذكاء في العمل السياسي هو أن تصل إلى تحقيق المطالبات في ظل التناغم مع السلطة الأخرى وليس لمحاولة فرض رأي على السلطة الأخرى للوصول إلى نقطة توافقية.

وقال إن الخارطة التشريعية بها مطالبات قد تكون وهذه المطالبات قد تكون أحيانا في بواطنها مطالبات عالية جدا ويجب أن تكون منطقية حتى يمكن تمريرها، مشيراً إلى "زيادة أو ارتفاع سقف المطالبات التي قد تتسبب في وأدٍ القانون أو تتسبب أحيانا في التصادم مع السلطة الأخرى، فحتى نصل إلى نتائج يجب أن تكون هذه المطالبات منطقية ومقبولة وتراعي الكلفة المالية للدولة".